

التعدد الثقافي في المغرب: إشكالية التدبير

محمد أحيان

Résumé

Le Maroc a connu des mutations structurantes considérables : la justice transitionnelle, la réforme du code de la famille etc. Il semble pourtant qu'il connaisse quelques difficultés à bien gérer sa diversité culturelle. Cet article vise à faire un état des lieux de la diversité culturelle au Maroc et sa gestion en prenant en considération aussi bien le rôle de l'Etat que celui du mouvement amazighe.

تعتمد هذه المساهمة على مقارنة أنثروبولوجية سياسية تنطلق من ملاحظات وأبحاث تهتم الوضع الثقافي على الصعيدين الدولي والوطني. فمنذ 11 شتنبر 2001 أصبح موضوع التعدد الثقافي والاختلاف أكثر تداولاً في الحقلين الثقافي والسياسي، مما أدى إلى إصدار الإعلان العالمي لليونسكو حول التعدد الثقافي¹ الذي صادق عليه المغرب صيف 2008.

لا يشكل هذا الإعلان هدفاً في حد ذاته، بل بداية لمعالجة إشكال ذي أبعاد مختلفة تقتضي الحيلة والحذر الإستراتيجيين الضروريين لأن الموضوع شائك جداً، يلتقي فيه ما هو علمي بما هو سياسي - إيديولوجي وبما هو حقوقي خاصة في شقيه اللغوي والثقافي اللذين يعتبران أحد المرتكزات الأساسية لحقوق الإنسان.

راهن التعددية اللغوية والثقافية بالمغرب

إن موضوع التعددية اللغوية والثقافية ليس جديداً في المغرب، حيث تعايشت فيه منذ القدم لغات وثقافات وديانات مختلفة. وفي سبعينيات القرن الماضي، ظهرت حركة أمازيغية أخذت على عاتقها التصدي للإيديولوجيات الأحادية، والنهوض باللغة والثقافة الأمازيغيتين في إطار التنوع الثقافي الوطني.

منذ سن المغرب سياسة الانفتاح والدخول في المرحلة الانتقالية نحو الديمقراطية في بداية التسعينيات من القرن الماضي، أصبح يعيش عملياً تعددية ظاهرة للعيان في مختلف تجلياتها: مهرجانات متعددة للرقص والشعر الأمازيغيين، ومهرجان كناوة، والموسيقى الصوفية، و" الهيب هوب " وتعايير أخرى كثيرة ومتنوعة.

إلا أن هذه التظاهرات وهذا التعدد لا يواكبهما وضوح على الصعيدين السياسي والمؤسساتي. وهذا ما يتجلى في:

1- اعتراف المجلس الأعلى للتعليم، خلال تقديمه لتجربة الإصلاح في شهر يوليوز 2008، بغياب سياسة وطنية لغوية لتدبير التعدد اللغوي؛

¹إصدارات اليونسكو، باريس، 2002.

2- غياب ميثاق ثقافي وطني أو مشروع إطار لتدبير الشأن الثقافي المتعدد.

قد يرجع البعض سبب هذين الخللين إلى الدولة. إلا أنها ليست المسؤولة الوحيدة ، فهي فاعل ضمن الفاعلين الذين يتقاسمون معها المسؤولية في هذا الموضوع مثل البرلمان والأحزاب السياسية والنقابات والمجتمع المدني بما فيه الحركة الأمازيغية والمتقنين بصفة عامة.

علاوة على هذا، لا بد من الإشارة إلا أننا لا نتوفر على نموذج مقنع نستلهم منه استراتيجية أو على الأقل خطة واضحة لتدبير التعدد اللغوي والثقافي، وإيجاد حل للإشكالات العالقة به، فلا النموذج الفرنسي المركزي الإدماجي، ولا النموذج الأنكلوساكسوني الجماعاتي، ولا التجربة الألمانية التي لم تكتمل بسبب الحرب العالمية الثانية، ولا حتى التجربة الإسبانية الخاصة المعتمدة على الاستقلالات الذاتية الجهوية قابلة للتطبيق في مجال التدبير اللغوي والثقافي المتعدد بالمغرب.

لقد أصبحت التجارب أعلاه معروفة إلى حد ما، لذلك سأكتفي بالتذكير للمتحيزين للتجربة الإسبانية بأن الوضع في المغرب مختلف تماما عما هو عليه في إسبانيا، فإذا كانت برشلونة عاصمة كاتلونيا، على سبيل المثال، موجودة في قلب هذه الجهة، فإن عاصمة سوس ليست أكادير كما يعتقد البعض، بل إنها الدار البيضاء. ونفس الشيء يسري على مدن مغربية أخرى تربطها علاقات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية بالجماعات الأمازيغية التي تقطن بها مثل مكناس وسلا وفاس وتطوان، وطنجة ومراكش إلخ. وهذا ما يجعل الأمازيغية لغة وثقافة موجودة في كل بقاع المغرب².

أكد أن لهذا الوضع جذور ضاربة في القدم. إلا أن التاريخ الحديث، وخاصة الذي انطلق بتوقيع معاهدة الحماية سنة 1912، أثر أكثر من غيره على اللغة والثقافة الأمازيغيتين، حيث أتى بنموذج مركزي مغاير وجديد للسلطة واضعا حدا للبنىات المتلاشبة للقبيلة التي كانت خزانا للأعراف والتقاليد وللغة والثقافة، والتي عانت طوال القرن التاسع عشر من الهيمنة وطغيان القياد الكبار الذين أنهكوا كاهلها³.

لم تكن التعددية أكثر حضا مع سياسة الحركة الوطنية التي تبنت مشاريع سياسية وإيديولوجية غير نابعة من الواقع الاجتماعي والسياسي والثقافي المغربي⁴. فبدل أن تدافع هذه الحركة عن برامج مستمدة من الواقع الوطني في أفق بناء دولة وطنية ديمقراطية وحدائية، تبنت إيديولوجية إسلامية تارة، وعربية تارة أخرى، وعربية إسلامية في أغلب الأحيان. وعند استقلال البلاد وجد المغرب نفسه أمام نخبة سياسية في قطيعة تامة مع الشعب الذي ينخره الجهل والفقر، وهو ما تطلب جهودا جبارة للخروج من الجدالات العقيمة التي تركت أثارا عميقة ليس في التكوين السياسي فقط، بل في الثقافة بشكل عام. فبعد الوعي بوجود المغربي كشعب قائم الذات وذو مميزات خاصة، أن الأوان للبحث عن حل مرض للإشكالات العالقة التي يمكن إجمالها في الأسئلة التالية:

- كيف ندبر التعدد الثقافي ونحن لم نتمكن بعد من تجاوز النقاش، عديم الجدوى، المتمثل في تبني ثنائية: التقليد والحداثة، وإدخاله ضمن الاختيار الديمقراطي المرتكز على تدبير التعدد واحترام التدابير التي يستلزمها؟
- ما هو السبيل لضمان اتفاق وطني حول مفهوم التعدد الثقافي بناءً على المعايير والمواثيق الدولية الضامنة للحقوق اللغوية بوصفها الحقوق الأساس للإنسان؟

² نادرا ما تعبر الحركة الأمازيغية الاهتمام اللائق للتمدن الكثيف للأمازيغ ولاندماجهم الكلي والنهائي في الحياة الحضرية، وهو ما يجعل فئة من هذه الحركة تنادي بالعودة إلى الحياة القبلية، وهو ما يعتبر، بطبيعة الحال، ضربا من ضروب العيب.

³ انظر (1983) Pascon

⁴ انظر (2005) Aboulkacem

- كيف ندبر تعايشنا ونعي على الخصوص أن التعدد الثقافي لا يعني تجاور الثقافات بل تداخلها سواء تعلق الأمر بالثقافة الفردية أو بالثقافة الجماعية؟
- كيف نصل إلى الاعتراف المؤسساتي باللغة والثقافة في وضعية أقلية، وإلى التمييز الإيجابي لصالحهما حتى تصلا إلى مستوى اللغة (أو اللغات) والثقافة (أو الثقافات) السائدة؟
- هل نحن، على الأقل، في مستوى طرح هذه الإشكالات والوعي بضرورة إيجاد حل لها لنضمن لبلادنا حداثة نحن في أمس الحاجة إليها؟

إن نظرة خاطفة على مختلف الطروحات المتداولة في الساحة الثقافية والسياسية تبين أن الآراء مازالت متباينة. وسأكتفي، هنا، بالتطرق لمختلف المواقف المعبر عنها من خلال أدبيات الحركة الأمازيغية المتداولة وسط الفاعلين الأساسيين في الحقل اللغوي والثقافي الأمازيغي دون الخوض في مواقف الأحزاب السياسية⁵.

يوجد حاليا في الساحة الوطنية فاعلان أساسيان يتدخلان في الشأن اللغوي والثقافي الأمازيغي، هما:

1- المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وهو مؤسسة وطنية وآلية من آليات الدولة التي تهدف إلى خلق الظروف الملائمة لممارسة الحقوق اللغوية والثقافية ممارسة كاملة. ويبدل المعهد مجهودات جبارة من خلال عمله مع الوزارات المعنية والمؤسسات الوطنية والقطاعات الاجتماعية والمجتمع المدني لإدماج الأمازيغية في جميع المرافق الوطنية. ومن الناحية السياسية، يعتبر المعهد مؤسسة استثنائية لدى جلالة الملك، وقوة اقتراحية ووسيط في كل ماله علاقة بالحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية. أما من الناحية العلمية فتعمل المؤسسة جاهدة لتصبح قطبا مرجعيا على الصعيدين الوطني والدولي في مجال الدراسات الأمازيغية بصفة عامة.

موضوعيا، لا يمكن لأحد أن يجادل اليوم في أهمية منجزات المعهد خاصة في ميادين التعليم والبحث العلمي والإعلام والحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية. ورغم ذلك، هناك شعور ينتاب الرأي العام بأن المعهد لا يلقى من طرف الحركة الأمازيغية دعما يليق بمستوى الأعمال والإنجازات الهائلة التي حققها في ظرف وجيز.

2- الحركة الأمازيغية، وهي طيف من الجمعيات المتعددة وغير المتجانسة، وهو ما يجعل الحكم على مواقفها صعبا لاسيما أن أغلبها لا يتوفر على أدبيات سياسية تحدد مطالبها. وما يميز هذه الحركة بصفة عامة هو غياب استراتيجية واضحة المعالم لاختياراتها سواء على المدى القريب أو المتوسط أو البعيد. فكل ما يمكن للباحث في هذا الشأن أن يصل إليه هو أطروحات غير متماسكة، بل ومتناقضة في كثير من الأحيان.

الأطروحات السائدة في الحركة الأمازيغية

إن أول هذه الأطروحات هي أطروحة الوحدة في التنوع التي تحولت في ما بعد إلى أطروحة المغاربة كلهم أمازيغ. تتجلى أول عقبة يواجهها هذا الطرح في الجواب عن السؤال التالي: من هو الأمازيغي؟ هل هو المنتمي إلى "الإثنية الأمازيغية"؟ وهل هناك فعلا إثنية أمازيغية صافية؟ أم أن الأمازيغي هو ذلك الناطق باللغة فقط؟ وفي هذه الحالة الأخيرة ما مصير "الأمازيغ" المعربين و"العرب الممزجين"؟ وما هو حال العناصر غير العربية وغير الأمازيغية خاصة العنصر الإفريقي والعنصر الأوروبي؟

⁵ تعتبر مواقف الأحزاب السياسية معروفة إلى حد ما عكس مواقف الحركة الأمازيغية التي يعتبر جلها مضمرا إن لم أقل تغلب عليها نظرة الثقافة الاستهيامية culture fantasmatique.

في الواقع، كان على منظري هذا الموقف أن يققوا عند الدفاع عن الثقافة المغربية بمختلف تركيباتها، وأن يتشبهوا بمبدأ الوحدة في التنوع خاصة وأن أحد المبادئ الأساسية من مبادئ حقوق الإنسان يقر بحرية الشخص أو الجماعة في اختيار هويتها ولغتها⁶. كما أنه لا يمكن إرغام أي كان لتقمص هوية غير مقتنع بها. ألا يكفي أن يعتبر المرء نفسه مغربيا منخرطا في إطار ثقافة مغربية منفتحة ومتعددة اللغات والثقافات؟

في الحقيقة، إن ما هو غريب في هذه الأطروحة يتجلى في بعدها الأحادي الذي طالما حاربتة الحركة الأمازيغية، والذي أبان عن فشله الذريع في مناطق مجاورة حيث انتكست سياسات الحزب الواحد وسياسة حزب البعث القومية المتبعة في العديد من البلدان المسماة بالعربية الإسلامية (العراق، سوريا، السودان...)

تتبنى ثاني الأطروحات شعار حقوق الشعوب الأصلية واعتماد الأرض والإنسان كنقطة انطلاق في النضال السياسي والدفاع عن الثقافة الأمازيغية بهدف تحقيق حكم ذاتي يعتمد على الرجوع إلى الحياة القبلية وإحياء أعرافها وتفعيلها في تدبير الحياة اليومية للسكان. ويمكن اعتبار هذا الموقف، بكل بساطة، موقفا بعيد عن الواقع إن لم يكن مثاليا. إذ تقر القاعدة المشهورة بأن التاريخ لا يعيد نفسه، وبما أن القبيلة لم تعد قائمة نظرا للتحويلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي طرأت عليها فإن أي محاولة للرجوع إلى العرف القبلي وتطبيقه على واقعنا الحالي يعتبر عبثا لا أقل ولا أكثر. علاوة على هذا، إن العرف الأمازيغي، أصلا، يتغير بتغير المشاكل اليومية والنوازل المطروحة، إنه عرف أو قانون وضعي متأقلم ومندمج في محيطه. وهنا يُطرح السؤال التالي: كيف ندمج العرف الأمازيغي في غياب القبيلة، وفي محيط تغلب عليه علاقات اجتماعية واقتصادية وسياسية نابعة من نمط إنتاج ليبرالي يعترف بحقوق المواطنين وبالمساواة في ما بينهم، ويجعل من العدالة حرفة متخصصة، وينبذ كل ما هو جماعاتي خاصة إذا تعلق الأمر بعدالة القبيلة والأعيان.

أخيرا، لا بد من التذكير أن مصطلح الشعوب الأصلية ظهر في مناطق كأمريكا وأستراليا وجنوب شرق آسيا للتمييز بينهم وبين الوافدين ذوي الأصول الأوروبية الذين استولوا على هذه المناطق قصد استغلال مواردها الأولية وتصنيعها وتسويقها دون إشراك الشعوب الأصلية. وقد ذهب المستعمر إلى حد تهميش هذه الشعوب باستعبادها أو بحصرها في حدود ضيقة، مغلقا عليها كل سبل العيش. بل إن بعض المستعمرين اختاروا حلا أقصى بإبادة جزء كبير من هذه الشعوب كما وقع في أمريكا الجنوبية مثلا.

ثالث هذه الأطروحات وأخرها هي أطروحة الشعب الأمازيغي وبلاد "تامازغا"، التي تنطلق من وجود شعب أمازيغي واحد في بلاد "تامازغا" الممتدة من المحيط إلى واحة "سيوا" بمصر، ومن البحر الأبيض المتوسط إلى "بوركينافاصو" في عمق إفريقيا الغربية جنوب الصحراء.

ما يميز هذا الموقف هو تجاهله الواقع الجيو استراتيجي الراهن الذي يوزع المجال الأمازيغي بين عشر دول على الأقل⁷.

⁶ لا يتنافى هذا ومبدأ الاعتراف المؤسسي بالغة الأمازيغية وإجبارية تعليمها وتعميمها على جميع المغاربة عملا بمبدأ المساواة مع اللغة الوطنية الأخرى: العربية.

⁷ زيادة على بلدان المغرب الكبير الخمسة توجد اللغة والثقافة الأمازيغيتين بتفاوت في مصر و التشاد والنيجر ومالي وبوركينا فاسو وجزر الكناري وربما حتى في ساحل العاج، وأستغرب لماذا لا يتحدث أحد عن هذا التواجد في السينغال والذي يبدو أنه يحمل اسم صنهاجة.

ثغرات الأطروحات الثلاث

بعد هذا التقديم الوجيز للأطروحات السائدة في الحركة الأمازيغية يظهر واضحا أن ما يمكن مؤاخذته عليها هو عدم فصلها بين ثقافة معينة واثنية محددة، حيث إن الثقافة لا ترتبط ضرورة باثنية معينة كما لا ترتبط بفئة اجتماعية بعينها⁸. إذ يمكن لغير الأمازيغي أن يكون حاملا للثقافة الأمازيغية ويمكن للأمازيغي أن لا يكون حاملا لها⁹.

أكد أن الخلط في المفاهيم وعدم ضبط الوضعية على الصعيدين الوطني والدولي هو ما أعطى الإشكال بعدا إئتيا سواً على الصعيد الجهوي (الشعوب الأصلية)؛ أو الوطني (المغاربة كهم أمازيغ)؛ أو القومي (بلاد تامازغا أو الشعب الأمازيغ)، وهو ما يعني حصر الإشكال في إطار جماعاتي، وبالتالي إقصاء إمكانية التعاقد والتوافق سواء على المستوى المغربي أو على المستوى العالمي¹⁰.

أتفهم شخصيا لماذا لم تجد كل هذه المواقف طريقا إلى الجماهير المغربية عامة، وخاصة منها الجماهير الأمازيغية التي ظلت لقرون متشبثة بلغتها وبتقافتها بدون ناطق رسمي يعبر عن طموحاتها، كما لا أستغرب كون القوى السياسية والمجتمع المدني بصفة عامة لا يعيرون أي اهتمام لهذه الطروحات حيث يكتفي جلهم باعتبار إشكالية التعدد الثقافي واللغوي قد حُلت بإحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وبولوج هذه الإخيرة إلى المدرسة¹¹، وهذا ما يذكرنا بمواقف هروب مشابهة تجاه قضايا وطنية لا تقل أهمية كالإصلاحات الشكائية الأولى التي مست مدونة الأحوال الشخصية قبل تبنى مدونة الأسرة¹²، أو الاعتبارات التي مست ملف ضحايا ما يسمى ب"سنوات الرصاص" والتي حاولت طيه قبل تأسيس هيئة الإنصاف والمصالحة وتبني تقريرها من طرف الجميع.

إن الحديث عن هاتين التجربتين ليس اعتباطيا، بل جاء نتاج تفكير طويل حول أوجه الشبه بين استراتيجيتيهما والهدف المشروع المتمثل في سن سياسة لغوية وثقافية تضمن الحقوق اللغوية والثقافية كاملة في ظل التكافؤ والتكامل والتعايش والسلم.

وللتذكير، فقد انطلقت التجربتان بمبادرة أقلية معزولة استطاعت في كلتا الحالتين تعبئة الرأي العام الوطني والدولي في ظرف وجيز، وذلك بسن استراتيجية واضحة ومعقولة جعلت القوى السياسية وباقي المجتمع المدني ينخرط ويدرج مطالبهما ضمن برامجهم السياسية. وأكد أن هذا العمل لم يكن سهلا حيث تطلب مجهودا جبارا خاصة حول الذات، وقد جاءت النتائج في مستوى التضحيات المقدمة. وبالمقابل، يلاحظ أن الحركة الأمازيغية، ورغم أقدميتها، تعرف تراجعا على المستويين السياسي والإيديولوجي نتيجة للسياسات الاقتصادية والمواقف التعجيزية التي تنهجها بعض الجمعيات، وقد بدأ هذا الوضع قبل تأسيس المعهد الملكي عكس ما يعتقد البعض.

بعد هذه النظرة السريعة، يمكن طرح السؤال الذي طالما طرحه المحللون والسياسيون خلال الأزمات التي واجهتهم: ما العمل؟ يستلزم الجواب عن السؤال السابق التأكيد، في البداية، على أن الأزمة التي تمر بها الحركة الأمازيغية أزمة مقتعلة قد تكون بعض الزعامات ورائها حفاظا على مواقعها القيادية، وإلا كيف يمكن تفسير بداية التراجع على المستويين السياسي والإيديولوجي مباشرة بعد مرور

⁸ يحمل الأمازيغ ثقافتهم سواء كانوا أغنياء أو فقراء، ويعيشون الصراع الاجتماعي داخل هذه الثقافة شأنهم في ذلك شأن جميع المجتمعات. لماذا إذن يُقصى بعض الأغنياء، ولو لفظيا، من حق الانتماء إلى الثقافة الأمازيغية؟

⁹ يتأكد ذلك ببعض حالات المهاجرين الأمازيغ وأماكن التلاقي بين الثقافات: سوس، الجنوب الشرقي وأماكن أخرى. ذلك.

¹⁰ هذا ما تبينه انتكاسة تجربة القبائل الجزائرية المبنية على العرش أي القبيلة أو تجربة الطوارق الذين يعترفون اليوم بالحدود الوطنية المعترف بها دوليا وبانتمائهم إلى دول متعددة، ويطلبون بإدماجهم والمساواة بينهم وبين باقي مواطني بلدانهم مع مراعاة خصوصياتهم اللغوية والثقافية والاجتماعية.

¹¹ إن إحداث المعهد وولوج اللغة إلى المدرسة ليسا غايتين في حد ذاتهما وإنما هما وسيلتان لإعادة الاعتبار للغة والثقافة الأمازيغيتين وإدماجهما في كل المرافق الوطنية بهدف تحقيق المساواة مع اللغة الوطنية الأخرى، أي اللغة العربية.

¹² أعتبر شخصيا أن مدونة الأسرة ما زالت إلى اليوم في حاجة للإصلاح، وهذا نقاش آخر.

وقت وجيز على ميثاق أكادير الذي شكل يومئذ، حسب ما ذهب إليه الجميع، الحد الأدنى لانطلاق سياسة قوية للحركة؟

إن تدارك الوضع يقتضي اليوم أكثر من أي وقت مضى اتخاذ مواقف جريئة، ومن بين هذه المواقف، يمكن أن نذكر على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- الحد من المزايدات والمواقف التعجيزية والأحكام المجانية التي تمس القضية الأمازيغية وبعض فاعليها الأكثر وعيا وحكامه؛
- اعتبار المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية مكسبا، شأنه في ذلك شأن المؤسسات الوطنية الأخرى ومساندته الفعلية في الميدان مع النقد الإيجابي والبناء لاختياراته ولإنجازاته؛
- بلورة استراتيجية وطنية للتدبير اللغوي والثقافي تنتج عنها خطة عمل واضحة ومعقولة تسهم في تعبئة الرأي العام الوطني والدولي بجانب الحركة؛
- استلهام التجربة المغربية في ملف العدالة الانتقالية وفي إصلاح المدونة بوصفهما تجربتين رائدتين في السنوات الأخيرة من تاريخنا السياسي؛
- اعتبار تجربة تدبير التعدد اللغوي والثقافي في المغرب تجربة خاصة و متميزة، والعمل على إنجاحها كما هو الشأن في تجربتي العدالة الانتقالية ومدونة الأسرة.
- العمل على بناء شبكة واسعة تشمل جمعيات الحركة الأمازيغية، والجمعيات الفاعلة في ميدان الدفاع عن حقوق الإنسان في انتظار إدماج فاعلين آخرين من الهيئات السياسية والنقابية بهدف السير قدما بملف تدبير التعدد اللغوي والثقافي في بلادنا.

خلاصة

قد يبدو للبعض أن هذه المساهمة سياسية أكثر مما هي أنثروبولوجية. أعتقد شخصيا أن العكس صحيح، فهي مساهمة تدخل في باب ما يسمى بدراسة العمل الجماعي الذي يهتم بدراسة الجمعيات كما هي في بنيتها وتحاليلها وعلاقتها التنظيمية الداخلية وتأثيرها على الفئات التي تستهدفها.

قد يؤخذ على هذا المقال أيضا كونه يخدم خصوم الأمازيغية، إلا أن العكس صحيح، فهو يعمل على سحب البساط من تحت أقدامهم¹³. وإضافة إلى هذا وذاك، لا بد من التأكيد على أن أي تحليل موضوعي يعير الاهتمام لحسابات من هذا النوع يظل تحليلا بعيدا كل البعد عن الانشغالات الإيستمولوجية التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، رغم أن العلم نفسه ليس محايدا. إن ما هو أساسي في قضية من هذا الحجم هو أن أي حركة سياسية أو احتجاجية لن تستطيع القيام بمقاربة علمية، وبالتالي نهج استراتيجية قوية ما لم تستطع القيام بنظرة نقدية خاصة اتجاه نفسها.

لم نتعود بما فيه الكفاية على هذا النوع من التحاليل في المغرب، إذ اكتفينا لسنوات عديدة بالاهتمام بعلاقات الجمعيات بالدولة وما يتخلل هذه العلاقات من تضارب في المصالح ومواجهات دون أدنى تفكير في ممارسة الجمعيات ومسؤولياتها اتجاه منخرطيها واتجاه الدولة في احترام قانون الجمعيات واتجاه المجتمع بصفة عامة.

أخيرا، لا بد من الإشارة إلى أنني تعمدت عدم التطرق لعدة نقاط، منها على سبيل المثال طرق التعبئة التي تعتمدها الحركة الأمازيغية، والشعارات التي تُبنى عليها الزعامات وما ينتج عنها من تناقضات، وأسباب الانسحابات والانشقاقات، وغياب التنسيق بين الجمعيات على المستوى الوطني، إلخ.

¹³ ينهم الكثيرون الحركة الأمازيغية بأنها حركة عنصرية لسبب أساسي يتمثل في عدم فهم استراتيجيات هذه الحركة، أو بسبب الخطاب المزودج لدى بعضها.

أتمنى أن تكون هذه المساهمة فرصة لفتح نقاش واسع موضوعي وهادف خدمة للغة والثقافة الأمازيغيتين في ظل مغرب ديمقراطي وحيادي.

المراجع بالعربية

"بيان بشأن الاعتراف بأمازيغية المغرب"

اليونيسكو، الإعلان العالمي حول التعدد الثقافي، باريس 2002.

المراجع بالفرنسية

Aboulkacem, E. (2005), *Nationalisme et construction culturelle de la nation au Maroc : processus et réactions*, Thèse de Doctorat, Paris, EHESS.

Cottureau, A. et Ladrier, P. (1992), *Les formes de l'action collective. Mobilisation dans les arènes publiques*, Paris, éd. EHESS.

Cefai, D. et Trom, D. (S.D), « Mobilisation dans les arènes publiques », Paris, ed. EHESS, *Raisons pratiques* n°12.

Cefai, D. et Pasquier, D. (2003), *Les sens du public. Publics politiques. Publics médiatiques*, Paris, PUF.

Trom, D. et Laborier, P. (2002), *Historicité de l'action publique*, Paris, PUF.

Pascon, P., (1983), *Le Haouz de Marrakech* (2 T), Rabat, éd de l'auteur avec concours du CURS (Rabat), CNRS (Paris) et de l'IAV (Rabat).